مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 17 / العـــــــدد: 01 (2022)، ص 458– 480

الصناعة السينمائية كركيزة لتعزيز أبعاد الاقتصاد البنفسجي في الجزائر

Film Industry As A Pillar For Enhancing The Dimensions Of Purple Economy In Algeria

رزاي سعاد [1]، توام زاهية [2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، s.rezzai22@gmail.com

[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، k7z2014@outlook.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/20 تاريخ القبول: 2022/12/25 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد البنفسجي بمختلف أسسه، واستكشاف واقع الصناعة السينمائية في العالم عامة وفي الجزائر والتعرف على العوائق والتحديات التي تواجهها، ومن ثم السعي إلى بيان طبيعة العلاقة بين دعم مجال الصناعة السينمائية وتحقيق الأهداف التي يرمي إليها الاقتصاد البنفسجي .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن الاقتصاد البنفسجي يعتمد على العنصر الثقافي كمحور أساسي يبني عليه باقي المقومات الاقتصادية والاجتماعية، كما خلصت الدراسة إلى أن للصناعة السينمائية دورا أساسيا في تفعيل الاقتصاد البنفسجي من خلال مخزونها الثقافي والحضاري ولعلاقتها الوثيقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، فالارتقاء بها يضمن تحقيق جزء هام من أهداف الاقتصاد البنفسجي.

كلمات مفتاحية: الصناعات الثقافية، الصناعة السينمائية، أبعاد الاقتصاد البنفسجي،

تصنيفات JEL : Z1 , Z11 , L82

Abstract:
This study aims to highlight the concept of the purple economy with its various foundations, explore the realities of film industry in the world in general and Algeria in particular, identify the obstacles and challenges it faces, and thus seek to demonstrate the nature of the relationship between supporting the field of film industry and achieving the objectives of the purple economy. The study found a series of results, the most important of which is that the purple economy depends on the cultural element as the main pillar on which the rest of the economic and social fundamentals are built. The research also concluded that the film industry plays an essential role in activating the purple economy through its cultural and civilizational stock and its close relationship with the social and economic aspects. Promoting this industry ensures achieving an important part of the purple economy's objectives.
Keywords: cultural industries**,** film industry, dimensions of purple economy.
JEL Classification Codes: Z1 , Z11 , L82

المؤلف المرسل: زاهية توام ، **الإيميل**: k7z2014@outlook.fr

1. مقدمة:

ظهر في السنوات القليلة الماضية لون جديد من الاقتصاد، متمثلا في الاقتصاد البنفسجي الذي يركز على جانب فائق الاهمية وهو الجانب الثقافي للاقتصاد الذي يلعب دورا أساسيا في تقدم المجتمعات وازدهارها فهو يعتبر الهيكل والاساس الذي تبنى عليه باقي المقومات الاقتصادية الاخرى. وتعد الصناعة السينمائية باعتبارها نوعا من الصناعات الثقافية أحد اهم الركائز الاساسية التي يمكن ان تؤثر بشكل ايجابي على الدخل القومي وتعمل على تحقيق الهوية الثقافية، إذ تستطيع الصناعة السينمائية الثقيلة، كأحد أوجه الاقتصاد البنفسجي، أن تكون مفتاح دعم الفنون والإبداع أو تحويل الثقافة إلى منتج قابل للربح، وذلك عن طريق توفير فرص عمل واحتكاك للمواهب المحلية مع الخبرات العالمية من جهة، وتوفير مصادر دعم غير تقليدية للإنتاج السينمائي

المحلي من جهة أخرى. فإحدى الأزمات التي يعانيها القطاع الثقافي بوجه عام في العالم العربي والسينمائي بوجه خاص هي أزمة التمويل والدعم، والأنظار كانت وما زالت تتجه نحو الدعم الحكومي لهذا القطاع.

مما سبق يمكننا صياغة اشكالية البحث فيما يلي:

كيف تساهم الصناعة السينمائية في إرساء أسس الاقتصاد البنفسجي في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى ما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد البنفسجي؛
- بيان واقع الصناعة السينمائية في العالم وفي الجزائر خاصة و مختلف التحديات التي تواجهها؛
- إظهار مساهمة الصناعة السينمائية في تعزيز الاقتصاد البنفسجي.

2. التعريف بمصطلحات الدراسة

1.2 الاقتصاد البنفسجي وأبعاده:

تعود فكرة الاقتصاد البنفسجي المرتبط بالبيئة الثقافية الى المنتدى الدولي الأول للاقتصاد البنفسجي، الذي نظمته Diversum عقدت في باريس في الفترة من 11 إلى 13 أكتوبر 2011، تحت رعاية اليونسكو، والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية) (سمعون ، بلعياشي ، و سماعيني، 2020، صفحة 54). وعرف الاقتصاد البنفسجي بأنه الاقتصاد الذي يأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الثقافي، ويعني اقتصاداً يتكيف مع التنوع البشري في عالم تحكمه العولمة ويعتمد على البعد الثقافي في تثمين السلع والخدمات (" Bouchier, 2013, p. 10). كما جاء في تقرير(Jacinthe Gagnon, 2012, p 04بأن الاقتصاد البنفسجي هو عبارة عن تحالف بين الثقافة والإقتصاد، إذ يراهن هذا الأخير على التفاعل الديناميكي بين هذين النشاطين بقدر ما يضم أي اقتصاد مكونات ثقافية في عملياته، إنتاجاته، وطريقة تنظيمه وردود الفعل

على البيئة الثقافية من خلال ترك بصماتها. فالاقتصاد البنفسجي يؤكد قدرتنا على انسانية العولمة وخلق نموذج جديد على اسس أخلاقية ومستدامة وثقافية (Gagnon, 2012, p. 4). وعليه الاقتصاد البنفسجي هو أكثر بكثير من مجرد المطالبة بمصطلح جديد، إنه يتعلق بالبحث عن القيمة الاقتصادية للمخرجات الثقافية ليشمل البعد الثقافي لأي أصل أو خدمة .الاقتصاد البنفسجي هو جزء من منهج أخلاقي واسع، يساهم في بيئة ثقافية أكثر ثراءً وتنوعًا، حيث تعتبر هذه الثروة والتنوع أداتين مهمتين لقيادة التقدم (Tobelem, 2013, p. 57).

إن أول ما تم طرحه كمحاولة لتعريف الاقتصاد البنفسجي هو طرح جمعية "ديفرسيوم"Diversum-،عن طريق أمينها العام "جيروم غوادين Jérôme" "Gouadaineحيث أشار أنه: هو تلك الاقتصاد الذي يتكيف مع التنوع البشري في العولمة ويستند إلى البعد الثقافي لتقدير السلع والخدمات. وهذا التعريف يشير إلى أن الاقتصاد البنفسجي مبني على عنصرين أساسين هما: البعد الأخلاقي والبصمة الثقافية (ضربان و عماني ، 2020، الصفحات 174-175):

البعد الأخلاقي لمفهوم الاقتصاد البنفسجي: والذي تم تحديده كواحد من أسس نمو اقتصادي جديد قائم على الثقافة، حيث يقول فيه"رينيه فيلمور René-Villemure" :"عندما نتحدث عن الأخلاق في الاقتصاد البنفسجي، من المهم أن نعرف أن الأخلاق هي مسألة ثقافية سواء تعلق الأمر بمنظمة أو بمجتمع أو بحركة أوبشعب."ويقول أيضاً: "يجب أن تستند إلى قيم مشتركة يجب أن تكون واضحة وعملية ومشتركة؛ يجب أن تضيء هذه القيم وتجنب تغطية ما يجب القيام به بما يمكن قوله".

البصمة الثقافية في الاقتصاد البنفسجي: الفكرة من وراء حساب البصمة الثقافية كمؤشر للنظر في الجوانب الثقافية هي قياس الضغط الذي تمارسه الثقافة على الاقتصاد، حيث أن البصمة الثقافية تشير إلى مساهمة أي شركة أو مجتمع أو منظمة أو إدارة عامة

في المجال الثقافي. فهي تمثل مجموعة من العوامل الخارجية المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك التي تم إنشاؤها في البيئة الثقافية، فهي أصلاً بيئة مصغرة يعمل فيها الأعوان الاقتصاديون ويتركون بصمة ثقافية مقابل ذلك. مع العلم أن الاقتصاد البنفسجي يستعير مفهوم البصمة البيئية من المجال البيئي، لتطبيقه على المجال الثقافي، فالفكرة وراء البصمة البيئية هي قياس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة. يتم استخدام البصمة البيئية للإشارة، من حيث الهكتارات، إلى المساحة البيولوجية المنتجة اللازمة لتلبية احتياجات السكان. الهدف هو تقليل البصمة البيئية للأفراد والشركات والمجتمعات ككل. أما فيما يتعلق بالبصمة الثقافية فيختلف الأمر تماما، حيث يقصد بها جميع المنتجات البشرية التي لها بصمة (أي تأثير على البيئة الثقافية، وبالتالي فإن الفكرة هي الحفاظ على الزيادة الثقافية وإبرازها (بسبع ، تقرورت ، و طهراوي ، الاقتصاد البنفسجي: الرؤية الاقتصادية للثقافة في فرنسا، 2020، صفحة 103).

البعد الاقتصادي: لقد أصبحت الثقافة تعد محركا حقيقيا للاقتصاد و لا تقتصر على كونها وسيلة لزيادة الناتج الداخلي فقط من خلال مساهمة مختلف فنون اقتصاد الثقافة، إذ تندرج العلاقة بين الثقافة و الاقتصاد من منطلق اعتبار أن الثقافة عامل الإبداع و خلق الثروة، و عادة ما يتم قياس المساهمة الاقتصادية لقطاع الثقافة من حيث الوظائف و المساهمة في الناتج المحلي لبلد و منطقة ما، و يمكن القول أن اقتصاد الثقافة مهد الطريق أمام الاقتصاد البنفسجي، بمعنى أن هناك اعتبار حقيقي لمساهمة الثقافة في الاقتصاد (غزيباون ، بلبشير، و بلبشير، 2020، الصفحات 234-235). حيث ترتقي التنمية الاقتصادية إلى أعلى المستويات في الدول التي يحتوي اقتصادها على المزيد من الثقافة، و تتميز الصناعة الثقافية بمزايا خفض استهلاك الموارد و خفض التوث البيئي، و فائق محتويات التكنولوجيا، و هو نموذج "الاقتصاد منخفض الكربون" و "الاقتصاد الاخضر" و "الصناعة المشرقة"، و تمثل صناعة الثقافة في البلدان المتقدمة

10% أو أكثر من نسبة الناتج المحلي الإجمالي (مقدم و منصوري، جويلية 2020، صفحة 148).

2.2 صناعة السينما وأبعاد الاقتصاد البنفسجي

تعتبر الصناعات الثقافية والإبداعية حسب منظمة اليونسكو من أسرع الصناعات نموا وقد ثبت أنها خيار إنمائي مستدام يعتمد على مورد فريد ومتجدد هو الإبداع البشري. وتعتبر الصناعات الثقافية من محددات الهوية وهي الحاملة لها، فهي تحمل في أبعادها تاريخ، لغة وحتى الحيّز الجغرافي الخاص بالبيئة الاجتماعية التي احتضنت هذا الفعل الثقافي. (حامد ، ابريل2021، صفحة 1746) . وأشارت منظمة اليونسكو أن الصناعات الثقافية، تشمل النشر والموسيقى والسينما والحرف اليدوية والتصميم، تواصل النمو باطراد ولها دور محدد في المستقبل للثقافة من حيث حرية التعبير والتنوع الثقافي والتنمية الاقتصادية (خليل و شاهين، 2021، صفحة 4).

وتعتبر السينما من أقدم وسائل الاتصال الجماهيري التي ظهرت بعد الصحافة المكتوبة عام **1895** (الحديدي و امام، 2010، صفحة 15)، و منذ ذلك الوقت و هي تعتبر شكل من أشكال الصناعات الإعلامية و تجارة أكثر منها وسيلة إعلامية تحمل رسالة معينة تهدف إلى التوجيه و التثقيف و التعليم. فالسينما في نظر المنتجين السينمائيين هي فن صناعة وانتاج واخراج وتوزيع الفيلم السينمائي، هذا الأخير هو في النهاية سلعة أو بضاعة اقتصادية قابلة للاستهلاك و تخضع لقواعد السوق و العرض و الطلب و المنافسة. (بوزيفي ، فيفري 2021، صفحة 145).

- **الصناعة السينمائية والبعد الاقتصادي للاقتصاد البنفسجي**

تعتبر الصناعة السينمائية وجها من أوجه الاقتصاد البنفسجي، إذ لم يعد الحديث عن السينما يقتصر على الجانب الثقافي والفني وحده، وإنما تعداه إلى الجانب الاقتصادي، فالسينما أصبحت صناعة ثقيلة قائمة بحد ذاتها وتسهم في الدخل القومي للدول. والأمر هنا لا يقتصر على الاستثمار المباشر في إنتاج الأفلام فقط وإنما يمتد إلى

توفير خدمات مواقع التصوير والاستديوهات وغيرها من متطلبات هذه الصناعة. وقد انتبه عدد قليل من الدول إلى هذا الأمر واستثمر في البنية التحتية للصناعة السينمائية مثل الأردن والمغرب. ففي الأردن مثلا تجاوزت عائدات هذه الصناعة 210 ملايين دولار بين عامي 2007 و2017، حسب الهيئة الملكية الأردنية للأفلام. وقد وفرت هذه الصناعة فرص عمل بدوام كامل لنحو 5 آلاف أردني، وهذه الأرقام مرشحة للزيادة في ظل السعي الحثيث من قبل المسؤولين هناك لتعزيز هذه الصناعة وجذب شركات الإنتاج السينمائي من أنحاء العالم كافة، ووصل الأمر إلى قيام الجيش الأردني بتوفير التسهيلات اللازمة في مواقع التصوير كما حدث مع الجزء التاسع من فيلم حرب النجوم الذي صوّرت مشاهد منه في منطقتي وادي رم والشاكرية عام 2019 كما يقول مخرجه جيفري أبرامز، فضلا عن برامج الإعفاء الضريبي التي تتمتع بها هذه الأفلام هناك. (https://akbary.news/articles/, 2021) كما أن المغرب أيضا له تجربة غنية في الاستثمار في هذا القطاع، فقد بلغت عائدات تصوير وإنتاج الشركات الأجنبية في المغرب في عام 2019 نحو 83 مليون دولار بارتفاع يقترب من 9% عن عام 2018، حسب المركز السينمائي المغربي (Centre Cinematographique Marocain، 2022). ويشمل هذا قائمة متنوعة وطويلة من الإنتاجات؛ منها الأفلام السينمائية الروائية والأفلام الوثائقية، والمسلسلات، والبرامج التلفزيونية، والإعلانات. والشركات الأجنبية التي تأتي إلى المغرب تمتد من الولايات المتحدة غربا، إلى اليابان شرقا، مرورا بشركات أوروبية متنوعة، فضلا عن البرازيل وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول. وقد تنبهت الدول لأهمية الوزن الاقتصادي لهذه الصناعة فاهتمت بدعمها بشكل كبير وجنت وتجني بالفعل ثمار هذا الدعم فنجد على سبيل المثال أن نشاط هوليوود، أقدم وأعرق سينما في العالم، قد ساهم إيجابيا وبشكل ملموس في دعم الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية منذ ثمانينيات القرن الماضي وعوض كثيرا من تراجع الصناعات التحويلية في هذه الفترة هناك من

خلال تصدير الأفلام الأمريكية وخلق وظائف مرتفعة العائد بالإضافة لدعم السياحة ودعم صناعات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات و التي أظهرت تطور الولايات المتحدة في هذا المجال. وبينما لا تزال هوليود هي الأضخم من حيث إجمالي إيرادات التذاكر، صعدت السينما الهندية، منذ عام 2011 لتصبح أضخم صناعة سينما وطنية من حيث عدد الأفلام التي يتم إنتاجها وعدد التذاكر السنوية المباعة التي تخطت هوليوود وتعد الأعلى في العالم. حيث تقدر إيرادات الأفلام الأمريكية في دول العالم –خارج الولايات المتحدة بـــ 42 مليار دولار وهو ما يشير إلى حجم النشاط التصديري الضخم لهذه الصناعة. كما أنتجت الهند 1813 فيلم في عام 2018، وحققت في العام 2019 إيرادات تقارب 2,5 مليار دولار حسب الشكل أدناه.

الشكل 1: حجم إيرادات السينما على مستوى بعض دول العالم في 2019

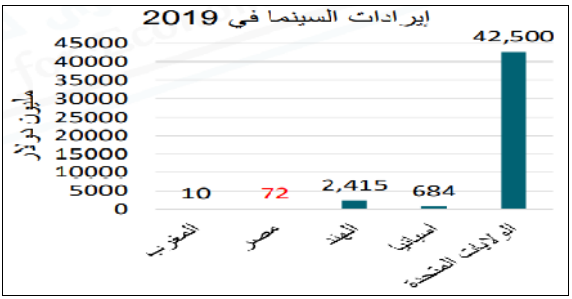

المصدر: (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جوان 2020، صفحة 6) .

- **الصناعة السينمائية والبعد الثقافي للاقتصاد البنفسجي**

إن الأهمية التي أولتها الدول الصناعية الكبرى للسينما جعلت منها صناعة من اكبر الصناعات في عدد كبير من دول العالم وعلى سبيل المثال السينما في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تضاهي الصناعات الضخمة مما ضمن لها انتشارا واسعا وكبيرا نتيجة للأعمال التي أنتجها ونشرت من خلالها الثقافة الأمريكية التي تخدم

مصالحها، وتستحوذ على الرأي العام في معظم دول العالم، وفيما يلي إيجاز لأهم الوظائف التي تقوم بها السينما (الشريف، 2008، صفحة 67):

- يتم استخدام الدعاية الداخلية والخارجية في السينما التكوين رأي عالمي ومحلي على السواء، فيما يخص القضايا التي تهم الجماهير عن طريق تمريرها على السنة الممثلين كجزء من سياق الأفلام، مما يضمن تأثيرها أكثر واقعية وفاعلية من الدعاية المباشرة.
- تلعب السينما دورا رئيسيا في مجال التربية الاجتماعية والإرشاد والتوجيه الاجتماعي والوطني من خلال غرس مفاهيم في الناشئة منذ الصغر، بإنتاج أفلام تخاطب عقولهم ومن واقع طرح مجموعة قيم ومبادي أخلاقية تتلاءم مع مستواهم الفكري واستعداداتهم الذهنية لما لدى الأطفال والشباب من حب للأفلام الثقافية والاجتماعية والرسوم المتحركة.
- – تساهم السينما بدور فاعل في دراسة الحضارات من خلال المواضيع التي تطرحها، وما تتضمنه من عادات وتقاليد الشعوب مختلفة، تمكن المشاهد من الاطلاع على أنماط الحياة المختلفة لتلك المجتمعات وتختار ما يناسبها من تلك الثقافات.
- على الصعيد الأخر لايفوتنا ذكر التأثيرات السلبية للأفلام السينمائية في انتشار الجريمة والقيم غير الإنسانية، لما تمتلكه السينما من خاصية إبهار في الصورة من خلال الشاشة الكبيرة وما تفرضه من نماذج يسعى المراهقون لتقليدها.

3. واقع الصناعة السينمائية في الجزائر –واقع وتحديات–

حظيت السينما الجزائرية منذ نشأتها بمكانة مرموقة على المستوى العربي والعالمي، فرغم الأزمات التي مرت بها، إلا أنها استطاعت أن تنتشر عبر وسائل الإعلام الدولية، وأن تأخذ مكانتها في المحافل الدولية، إلا أنها في الآونة الأخيرة تراجعت وتذبذبت

الأعمال السينمائية في الجزائر، وهذا راجع إلى عدة أسباب، كهجرة المخرجين، وعدم وعي الجمهور بدور السينما، وضيق حيز التعبير، ضف إلى ذلك العشرية السوداء أي فترة التسعينيات.

1.3 واقع الصناعة السينمائية الجزائرية

يستدعي الحديث عن السينما مباشرة إلى الأذهان الجانب الثقافي والفني وحده، وإن تطرق الأمر إلى الجانب الاقتصادي فإنه يشمل فقط أرباح الممثلين وشركات الإنتاج من دون الانتباه إلى أن السينما أصبحت صناعة ثقيلة منذ زمن بعيد تسهم في الدخل القومي للدول. والأمر هنا لا يقتصر على الاستثمار المباشر في إنتاج الأفلام فقط وإنما يمتد إلى توفير خدمات مواقع التصوير والاستديو هات وغيرها من متطلبات هذه الصناعة. ويبين الجدولين رقم (01) ورقم (02) أسفله الانتاج السينمائي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 وكذا الدعم الذي حظي به هذا الانتاج من طرف الدولة.

الجدول 1: الانتاج السينمائي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 ومساعدات الدولة التي حظي بها(مليون دج)

	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة	عدد الافلام	دعم الدولة
أفلام روائية	6	131	11	27.3	12	634.2	15	801.5	11	5.278	17	607.0	14	290.7
أفلام قصيرة	0	0	1	2.5	2	7.0	9	83.0	7	5.41	10	34.0	2	1.5
افلام وثائقية	2	18.5	5	35.0	4	22.5	5	33.0	5	5.44	11	162.0	3	35.0
المجموع	8	149,5	17	64,8	18	663,7	29	917,5	23	41,5	38	803	19	327,2

المصدر: (دبي ، درويش، و جيدي ، مارس 2021، صفحة 46)

حسب الإحصائيات، فقد عرف عدد الأفلام المنتجة ارتفاع خلال السنوات الأخيرة حيث تم تسجيل 38 فيلم سينمائي سنة 2019 مقابل 8 افلام فقط عام 2014 ، مع العلم أن انخفاض الانتاج لسنة 2020 كان بسبب جائحة كورونا حيث تم تسجيل 19 فيلما فقط. وقد بلغت قيمة دعم الدولة للإنتاج السنيمائي 803

مليون دينار عام 2019، وجهت % 75 منها للأفلام الروائية، والسبب يعود لخصوصية هذا المجال من حيث الطبيعة والتكلفة والتوجه نحو الأفلام التاريخية. وبالمقارنة مع الدول الأخرى، يعتبر الإنتاج السينمائي في الجزائر متدهورا ودون المستوى، لاسيما بالنسبة لدول الجارة كالمغرب التي سجلت مجموع 77 انتاج سينمائي سنة 2019 ، وتركيا 148 سنة 2017 ، فرنسا 300 سنة 2017 ، الولايات المتحدة الامريكية 660سنة 2017و تليها اليابان ب 689 فيلم عام 2019 والصين ب 874 فيلم عام 2017 في حين سجلت الهند إنتاج 1813 فيلم سينمائي سنة 2018 وبالتالي تعتبر الأولى عالميا في هدا المجال (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، جوان 2020، الصفحات 4-5).

الجدول 2: متوسط ميزانية الدعم لكل انتاج سينمائي (مليون دج)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أفلام روائية	21,83	21,57	52,85	53,43	25,32	35,71	20,76
أفلام قصيرة	0	2,50	3,50	9,22	5,93	3,40	0,75
افلام وثائقية	9,25	7,00	5,63	6,60	8,90	14,73	11,67

المصدر: (دبي ، درويش، و جيدي ، مارس 2021، صفحة 47)

يوضح هذا الجدول أن مساعدات الدولة للإنتاج السنيمائي عرفت ارتفاعا محسوسا بين 2016 و 2017 حيث بلغت على التوالي 663.7 و 917.5 مليون دينار تم انخفضت سنة 2018بنسبة تفوق % 90 لتبلغ 803 مليون دينار سنة . 2019 ولقد عرف متوسط دعم الدولة لكل انتاج سينمائي تغيرات متذبذبة خلال السنوات الأخيرة، بحيث بلغت تكلفة الدعم للفيلم الروائي الواحد 21.38 مليون دينار عام 2014، و 53,43 مليون دينار عام 2017 وبلغ 20.76 مليون دينار

عام 2020. كما أنه يلاحظ عدم تناسب قيمة الدعم مع عدد الأفلام المنتجة حيث يمكن تفسير ذلك لتفاوت التكلفة من فيلم لأخر.

الجدول 3: المؤسسات الفاعلة في الانتاج السينماتوغرافي في الجزائر

عدد المؤسسات	عمومي	خاص	المجموع
أفلام روائية	7	79	86
أفلام قصيرة	1	30	31
أفلام وثائقية	0	35	35
المجموع	8	144	152

المصدر: (دبي ، درويش، و جيدي ، مارس 2021، صفحة 47)

وبالنسبة للمؤسسات الفاعلة في مجال الانتاج السينماتوغرافي، نلاحظ سيطرة القطاع الخاص على العام حيث تم إحصاء مجموع 152 متعامل من بينها 144 خاص أي ما عادل 95 %وبإجراء مقارنة بين عدد المؤسسات الفاعلة وعدد الإنتاج السينمائي، نلاحظ أن مردودية تلك المؤسسات غير كافية.

وتعتبر قاعات السينما فرع النشاط الثقافي الأكثر تأثراً بالعولمة، ولقد عرفت السينما منذ بداية التسعينيات فترة من التراجع، فالتعديلات الهيكلية فرضت انسحابًا كليًا للدولة التي كانت المصدر الوحيد لتمويل صناعة السينما. وتشير إحصائيات القطاع المبينة في الجدول أسفله إلى الوضع الحالي لدور السينما لسنة 2020، بحيث من مجموع 326 قاعة، تم تسجل 250 قاعة مغلقة أي ما يعادل تقريبا% 77 مقابل 76قاعة فقط مفتوحة موزعة على التراب الوطني.

الجدول 4: توزيع دور السينما حسب الولايات

الولايات	القاعات المغلقة	القاعات المفتوحة	الولايات	القاعات المغلقة	القاعات المفتوحة
ادرار	2	1	المدية	8	0
الشلف	8	0	مستغانم	13	0
الاغواط	2	1	مسيلة	2	1
أم البواقي	0	2	معسكر	2	3
باتنة	6	1	ورقلة	6	0
بجاية	8	2	وهران	37	5
بسكرة	3	1	البيض	2	0
بشار	5	1	إليزي	2	0
البليدة	5	6	برج بو عريريج	1	1
البويرة	1	1	بومرداس	8	4
تمنراست	1	0	الطارف	0	4
تبسة	2	0	تندوف	1	0
تلمسان	2	3	تيسيمسيلت	0	0
تيارت	6	0	الوادي	4	0
تيزي وزو	5	6	خنشلة	1	0
الجزائر	28	11	سوق أهراس	3	1
جلفة	5	0	تيبازة	8	6
جيجل	7	0	ميلة	1	0
سطيف	8	2	عين الدفلى	8	0
سعيدة	2	1	النعامة	0	2
سكيكدة	8	1	عين تيموشنت	11	0
سيدي بلعباس	2	3	غرداية	1	0
عنابة	2	5	غليزان	5	0
قالمة	1	0	المجموع	250	76
قسنطينة	7	1			

المصدر: (دبي ، درويش، و جيدي ، مارس 2021، صفحة 49)

كما أظهر جرد حالة العرض المتعلقة بدور السينما التي تم إعدادها في عام 2020عن وجود 326 دارًا للسينما موزعة على التراب الوطني، منها 238 دورًا تحت وصاية المجالس الشعبية البلدية، أي ما يعادل % 73 من اجمالي الدور .وزارة الثقافة تستحوذ على 80 دار للسينما ما يعادل نسبة % 25 والقطاع الخاص يملك

فقط 2 % من اجمالي الدول ما يعادل 8 دور للسينما موزعة كما يلي:دار في بسكرة، 2في سكيكدة، 4 في مستغانم ودار في غليزان.

2.3 تحديات الصناعة السينمائية في الجزائر

رغم ما تمتلكه الجزائر من خصائص طبيعية وجغرافية وتاريخية في مجال الصناعة السينماتوغرافية تؤهلها لأن تكون مركزا إقليميا وعالميا لاستقطاب متعاملين من داخل الوطن وخارجه في مجال التصوير السينمائي، إلا أنها تعرف نقصا في دور السينما وغياب ثقافة الإنتاج المسرحي والتمويل الذي يسمح بترويج الثقافة والطبيعة الجزائرية ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى تخويل مسؤولية تسيير قاعات السينما للبلديات التي لا تمتلك القدرة على الترقية السينمائية، وكذا العشوائية التي تعم وتطغى على أنشطة الفن السابع .كما أن غياب مدارس تقنية قد خلق نوع من الرداءة والعشوائية لدى التقنيين السينمائيين , AGGAR) (2016. وقد عرف الإنتاج السينمائي في الجزائر منذ أواخر الثمانينات مشاكل كبيرة ارتبطت بشكل أساسي بضعف السوق المحلية وافتقاد الجيل الجديد من الجمهور الجزائري لثقافة التردد على قاعات السينما لعدة أسباب، من بينها أحداث العشرية السوداء. كما تعاني السينما الجزائرية صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، حيث تشهد مهنة السينما في الجزائر تهميشا كبيرا من طرف أصحاب الأموال ولا يقدم لها أي نوع من أنواع الدعم.باستثناء الدعم البسيط من طرف الدولة، -والدي يقدم بشكل مباشر، إما من خلال صندوق تنمية الفن السينمائي وتقنياته و صناعته (FDATIC) ، أو من خلال تقديم إعانات مالية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الثقافة الجزائرية-. ويعود السبب في غياب الصناعة والمؤسسات السينمائية وغياب التظاهرات السنوية والفصلية مثل ما تشهده العديد من الدول الأخرى، خاصة المتقدمة منها في هذا المجال. حيث يصرح السنمائيون الجزائريون أن الحصول على التمويل غالبا ما يكون من خلال اللجوء إلى المنظمات الوطنية العمومية أو الأجنبية، خاصة بعد تدهور صندوق تنمية الفن وتقنية وصناعة السينما FDATIC الذي كان يستمد موارده المالية من قاعات السينما سابقا قبل تدهورها أما

الآن فبعد تدهور هذه القاعات ابتداء من سنوات التسعينات، أصبح من الصعب الحصول على التمويل من طرف هذا الصندوق في ظل التزام وزارة الثقافة بتمويله بتحمل كامل المسؤولية على عكس البلدان الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التي تستمد تمويل أنشطتها السينمائية من البنوك الخاصة (مانع، نسيلي، و بن زعيم، جويلية 2020، صفحة 329).

وبالإضافة الى سبقت الإشارة اليه، نورد فيما يلي أهم التحديات والرهانات التي تقف في وجه الصناعة السينمائية في الجزائر:

- ✓ **تحدي الرقمنة:** أدت جائحة كورونا على الخصوص إلى توقف كبير للتظاهرات الثقافية بصفة عامة والسينمائية على وجه خاص، بسبب إجراءات الحجر الصحي المفروضة نتيجة انتشار الفيروس وعلى غرار العديد من بلدان العالم أصبح الانترنت فضاء بديلا للتعبير من أجل ضمان حياة ثقافية افتراضية. فالتحول الرقمي أصبح ثورة حقيقية في العالم الحديث والذي أحدث تحولات عميقة في طرق الإنتاج، التوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، وخلق تبعات عميقة على الاقتصاد الثقافي والصناعة السينمائية. حيث سمح التحول الرقمي بتسهيل عملية الإنتاج السينمائي كما سمح بضمان التوزيع والنشر الواسع للمنتجات السينمائية من خلال الشبكات المترابطة والتي أدت إلى تحقيق المساواة في الحصول على هذه المنتجات. فقد مكنت الرقمنة من تحقيق هدف سامي للاقتصاد الثقافي وهو دمقرطة الثقافة والتي تسمح بتحقيق الدور الرئيسي لها وهو التربية والتوعية والترفيه داخل المجتمع .على ضوء ذلك، على المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في قطاع السينما في الجزائر أن يتأقلموا مع مستجدات التحول الرقمي لتحقيق تكييف نشاطاتهم مع المعطيات الجديدة التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، فالجزائر تحتل المرتبة 17 في افريقيا والمرتبة 111 عالميا فيما يخص التسويق الإلكتروني، وهي مراتب متأخرة وجب معالجة أسبابها. لقد

انتظرت الجزائر حتى سنة 2018 لإصدار القانون رقم 18-05 مؤرخ في سنة 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، وهو ما يجعل التجارة الإلكترونية في الجزائر تستدعي التطوير. رغم ذلك، على المؤسسات العمومية والخاصة العمل على تسريع عجلة التجارة الإلكترونية لتحقيق رقم أعمال متزايد وتحقيق أهداف طموحة للتسويق الإلكتروني للمنتجات الثقافية والسينمائية بشكل خاص.

✓ **وضعية الفنان:** يعاني الفنان في العالم أجمع من صعوبة الوضعية الاقتصادية نتيجة طبيعة نشاطه وصعوبة تحصيل دخل مقنع من خلال منتوجه المعروض في السوق، مما جعله في وضعية محدودي الدخل في العالم أجمع. يرجع ذلك لخصوصيات المنتوج الثقافي وخصوصيات سوق المنتجات الثقافية التي يصعب فيها ضبط القيمة المقدمة في المنتوجات، لكن أصبحت صناعة السينما في سنواتها الأخيرة تعتمد بشكل كبير على الاستثمار والعائدات المالية في المقام الأول قبل أن تعتمد على تقديم حبكة وقصة جيدة كما عهدنا في السابق، وهو الأمر الذي جعل الكثيرين من صناع السينما يتجهون صوب نجوم الطراز الأول من الممثلين الذين يمتلكون كفاءة كبيرة في جذب المشاهدين والمحبين إلى دور السينما من أجل متابعة أعمالهم الفنية، وهذا يعني بالتأكيد زيادة كبيرة في عائدات وإيرادات الأفلام لصناع السينما وفي المقابل أجور مرتفعة لهؤلاء النجوم الذي أصبح أسمائهم تلمع في سماء عالم الترفيه وأصبح يتم الاعتماد عليهم كثيرًا في العديد من الأعمال المختلفة وأصبحوا يحصلون على أجور ضخمة.

4. خاتمة:

تستطيع الصناعة السينمائية، كأحد أوجه الاقتصاد البنفسجي، أن تحل إحدى الإشكاليات الكبرى في مسألة دعم الفنون والإبداع أو تحويل الثقافة إلى

منتج قابل للربح، وذلك عن طريق توفير فرص عمل واحتكاك للمواهب المحلية مع الخبرات العالمية من جهة، وتوفير مصادر دعم غير تقليدية للإنتاج السينمائي المحلي من جهة أخرى. وبعيدا عن الفوائد الاقتصادية والإبداعية المباشرة، فإن الانخراط في الصناعة السينمائية في عالم اليوم لم يعد ترفا أو أمرا متروكا للمبادرات الفردية والقطاع الخاص لأن زخم الاستهلاك المحلي للمنتَج السينمائي العالمي قد زاد زيادة غير مسبوقة مع تزايد وتنوع منصات العرض السينمائية مثل "نتفليكس" و"ديزني بلس" وغيرها .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تستطيع الصناعة السينمائية أن تشكل قوة اقتصادية، فالحديث عن السينما يستدعي مباشرة إلى الأذهان الجانب الثقافي والفني وحده، وإن تطرق الأمر إلى الجانب الاقتصادي فإنه يشمل فقط أرباح الممثلين وشركات الإنتاج من دون الانتباه إلا أن السينما أصبحت صناعة ثقيلة منذ زمن بعيد تسهم في الدخل القومي للدول وخير مثال على ذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية والهند وتركيا.

– السينما قد تكون اما أداة غزو ثقافي تؤدي الى تدمير وتخريب العديد من الثقافات واستبدالها بثقافات أخرى غير متواكبة مع الدول والمجتمعات المتأثرة، واما ان تكون أداة تبادل ثقافي تسهم في نشر الوعي الثقافي والأفكار والمبادئ التي من شأنها أن ترقى وتسمو بكثير من المجتمعات.

– قدرة السينما على التحكم بالجانب الثقافي للشعوب يمكنها من القدرة على التحكم بالأفراد أنفسهم والاستفادة منهم لتحقيق الكثير من الأهداف التي غالباً ما تكون سياسية.

وفي هذا السياق، توصي الدراسة بما يلي :

-خلق ديناميكية اقتصادية وطنية : يتم من خلالها التحرر التدريجي من الاعتماد على خزينة الدولة والمبني أساسا على تطوير الحظيرة الوطنية لقاعات السينما والوصول إلى 1000 شاشة عرض، بمعدل شاشة عرض سينمائية لكل 40.000 مواطن، وخلق مناخ أعمال ملائم للإنتاج والتوزيع، وهذا بالعمل على تحيين التشريع والتنظيم، وتنويع مصادر التمويل، وتعزيز الموارد البشرية كما ونوعا. 1000 شاشة عرض معناه 12.000 منصب عمل مباشر، و 04 ملايير دينار/سنة كتحصيلات جبائية هذا فقط في استغلال القاعات

-خلق ديناميكية اقتصادية موجهة نحو الخارج : استقطاب المنتجين الأجانب للتصوير في الجزائر من جهة 100) مليون دينار / سنة/ الأستوديو الواحد(لما تمتلكه الجزائر من مقومات جغرافية طبيعية وتاريخية تشكل عناصر استقطاب جد هامة للتصوير السينمائي. والانفتاح على السوق الإفريقية والعربية بتصدير الأفلام و الخبرة التقنية، وتشجيع المناوبة والإنتاج التنفيذي في بعض الأسواق الإفريقية خاصة. وكل هذا له انعكاسات هامة على الاقتصاد الوطني تتجلى مظاهره في خلق مناصب عمل، جلب عملة صعبة، حركية اقتصادية تتفاعل معها عدة قطاعات.

-صناعة العروض الفنية الحية

مكانة صناعة العروض الفنية الحية ضمن الصناعات الثقافية قدرت نسبتها 25.48 % حسب تقرير لمنظمة اليونيسكو لما لها من دور فعال في الفعل الثقافي، واستقطاب كبير لدى المتلقي بما تتضمنه من تنوع كبير في مهنها الفنية والتقنية بدءا بالموسيقى والمسرح، والبالي، والأوركسترا، وغيرها؛ كل هذه

المؤشرات وغيرها دفعت بوزارة الثقافة والفنون إلى خلق ورشات للتفكير في إصلاح وتفعيل البعد الاقتصادي للعروض الفنية الحية.

تمتلك الجزائر كل المؤهلات المختصة في العروض الفنية الحية، بما فيها الكفاءات البشرية من فنيين وتقنيين، وهياكل قاعدية للعروض تتجاوز 600 هيكل بين مسرح وسينما ودار ثقافة وقصر ثقافة وغيرها. ويعتبر الاستثمار في هذه الموارد وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية أمر ضروري وحتمي، وهو من دون شك منتج للثروة وخلاق لفرص العمل والتكوين، فضلا عما يقدمه من اسهام كبير في التنشئة الاجتماعية وبناء الشخصية الوطنية.

– بحكم بداية تفوق القنوات التلفزيونية المتخصصة التي تقدم عروضا متنوعة ومتجددة على السينما، أصبح لزاما على المتعاملين العموميين والخواص التفكير في انشاء قنوات متخصصة في تسويق الأفلام وغيرها من المنتجات. كما يجب على المتعاملين العموميين والخواص استغال توسيع شبكة الألياف البصرية عبر الوطن في التحول نحو نشاط تزويد المستهلك بباقات تلفزيونية محلية وعالمية، كما هو جاري به العمل في الدول الأخرى.

– التحول الرقمي أدى في عديد الدول إلى مضاعفة رقم الأعمال للعديد من النشاطات الثقافية، والجزائر مدعوة كذلك لمضاعفة رقم أعمال نشاطها الثقافي الناتج من التحول الرقمي.

– الإعانات للفنانين كوسيلة لمحافظة الفنان على مهنته وعدم التخلي عنها يجب إيجاد ميكانيزم جديد تشترك فيه الوزارة عبر المجلس الوطني للفنانين، والمؤسسات الخاصة. وكذا انشاء صندوق تمول جزء منه الدولة، وجزء يتم تمويله من طرف الفنانين الحاصلين على رواتب عالية، وجزء يموله المتعاملين العموميين

والخواص المنتجين والموزعين كالقنوات التلفزيونية، مؤسسات الإنتاج، مؤسسات التوزيع، الخ من جهة أخرى، يجب تشجيع الفنانين ومختلف المهنيين في القطاع على تأسيس جمعيات مهنية تدافع عن حقوقهم وتعمل على تطوير المهنة. إن هذه الجمعيات ستساهم في تثمين المهنة وتسمح بظهورها على الساحة الوطنية والعالمية يسمح بتوظيفها في الاقتصاد البنفسجي. وتفيد الاحصائيات أن الفنانين الجزائريين لم يؤسسوا لجمعيات مهنية ثقافية وهو ما أضعف موقفهم نوعا ما وجعل من الصعب التعبير والدفاع عن حقوقهم المهنية. إن هذه الجمعيات المهنية التي يجب أن تؤسس تبعا للتخصصات المهنية ستقوم الحفاظ على حقوق الفنان، وتعمل على تطوير مهنته عبر التكوين والتشاور لترقية المهنة.

– تحديد معايير تعريف الفنان: نقترح في هذا الاطار بعض المعايير والتي نرى أنه سيتم ضبطها تدريجيا: الوقت المخصص للعمل الفني، حجم الدخل، شهرته لدى المواطنين، شهرته لدى أقرانه، جودة منتوجاته الثقافية، انتمائه لجمعية مهنية للفنانين، الشهادة الفنية أو الثقافية، والتصريح الشخصي بأنه فنان.

– تدعيم توجه "الفنان المقاول" وتبني حملات تحسيسية وإعلامية للدفع بالفنان لإنشاء مؤسسته والتحضر لدخول عالم الاقتصاد والتجارة. على مختلف المتدخلين لا سيما مؤسسات التكوين أن تنمي روح المقاولاتية لدى طالب التخصصات الفنية لخلق المؤسسة الخاصة به. من جهة أخرى، يجب تقديم تسهيلات وتدابير خاصة لإنجاح هذه المشاريع، حيث تشير التقارير العالمية بأن المدخرات الشخصية تمثل المورد الرئيسي لإنشاء مؤسسات الإنتاج السينمائي، مما يستدعي اقتراح تدابير مالية بعد انشاء هذه المؤسسات للحفاظ على بقائها علما

بأن التقارير تشير إلى أن مؤسسات الإنتاج السينمائي في العالم لا تستفيد كثيرا من تسهيلات الدولة المالية وهو ما يعرضها للصعوبات المالية.

5. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

المؤلفات:

الحديدي، م، و امام، س. (**2010**). *السينما التسجيلية الخصائص والأساليب والاستخدامات* (الطبعة الاولى). القاهرة: دار الفكر العربي.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (**جوان 2020**). رأي في أزمة صناعة السينما. *رأي في خبر*(15).

كيحلي، ع و رحمان، أ. (**جوان 2020**). *حماية البيئة في الفكر الاقتصادي بين التنظير ومبادرات التنفيذ* . الوادي، الجزائر: مطبعة الرمال.

علي دبي ، أمال درويش، و نادية جيدي . (**مارس 2021**). *دراسة حول الاقتصاد الثقافي في الجزائر واقع وآفاق*. الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

المقالات:

الطيبي، ع و عياد، ل. (**نوفمبر 2020**). *الاقتصاد البنفسجي والتنوع الثقافي. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، 11* (03).

مقدم ، و و منصوري خ . (**جويلية 2020**). ، *الثقافة كمحرك لبلوغ متطلبات التنمية المستدامة. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10*(عدد خاص (الجزء الأول) .ملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة).

غوال، ن و بلهادف، ر . (**2020**). *أهمية الإقتصاد البنفسجي كمدخل استراتيجي لإستكمال الإقتصاد الأخضر نحو الإستدامة. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 3*(3).

بوزيفي، و . (فيفري 2021). *تأثير الأزمات على اقتصاديات الصناعة السينمائية في العالم أزمة جائحة كورونا لعام 2020 نموذجا)من جانفي 2020 الى جوان 2020)*. *مجلة آفاق سينمائية*(عدد خاص السينما والأوبئة).

حامد ، ه. (ابريل2021). *الصناعات الثقافية واثرها علي التصميم الداخلي. مجلة العمارة والفنون والعلوم االنسانية* –(عدد خاص الموتمر الدولي السابع " التراث والسياحة والفنون بين الواقع والمأمول").

ضربان ، ه و عماني ، ع ق . (2020). *علاقة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالاقتصاد البنفسجي وتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10*(عدد خاص الجزء الثالث).

خليل، م و شاهين، ش ك. (2021). *الصناعات الثقافية والابداعية في مصر ومستقبلها في القرن الحادي والعشرون، . المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، مجلد 2*(العدد 4).

غزيباون ، ع و بلبشير، ه و بلبشير ، ق. (2020). *الاقتصاد البنفسجي: الأهداف والفرص. مجلة المالية والأسواق، 7 (2).*

مانع، س و نسيلي، ج و بن زعيم، س. (جويلية 2020). *السياسة الثقافية للجزائر وترقية السياحة لرفع العائد الثقافي للمنتجات. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10* (عدد خاص الجزء الثالث).

المداخلات:

سمعون ,خ .,بلعياشي ,م .,سماعيني ,ن .(2020) .*مساهمة الاقتصاد البنفسجي في تحقيق تنمية سياحية مستدامة دراسة حالة التراث الثقافي لولاية المسيلة .الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد البنفسجي لدعم أبعاد التنمية المستدامة 09-08جويلية 2020.*مستغانم :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مستغانم.

Ouvrages et thèses

AGGAR , S. (2016). *Les problèmes de la production exposés au grand jour*. *L'Expression*

M**USITELLI, J. (2011).** *L'Economie Mauve, Espace Pierre Cardin.* . Paris: 1er Forum International de l'Economie Mauve. , DIVERSUM.

Gagnon, J. (2012). *L'économie mauve : économie, développement durable et diversité culturelle. Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture.* Québec: ENAP universite , Laboratoire d'étude sur les politiques publiques et la mondialisation.

Diversum. (2013,). *L'économie mauve: un objectif, une opportunité.* Paris,: Diversum.

Articles

Santosh , K., & Jaiswal, , S. (December 2018). *Purple Economy: -Component of a Sustainable Economy in India*,. *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM, 20*(12).

Tobelem, J.-M. (2013). . *The arts and culture: a financial burden or a way out of the crisis? ENCATC journal of cultural management and policy, 3*(1).

Bouchier, M. (2013). *Is a Cultural Turn of the Sustainable Development possible? New Architecture journal*(6).

Centre Cinematographique Marocain. (2022, 2 25). *https://www.ccm.ma/ar/tournage-au-maroc*. Récupéré sur *https://www.ccm.ma/ar/tournage-au-maroc.*